

منوعات

MEDIA

أخبار

أعلنت الهند حظر 43 تطبيقاً صينياً إضافياً للأجهزة المحمولة، من بينها تطبيقات تابعة للعلاقات «علي بابا»، باعتبار أنها تهدد سيادتها وسلامة أراضيها، على خلفية توترات شديدة بين البلدين، إثر اشتباكات فتالت عند الحدود في حزيران/يونيو.

أقرّ المشرعون الفرنسيون، الثلاثاء، مشروع «قانون الأمن الشامل» الذي يحظر نشر صور أفراد الأمن أثناء قيامهم بعملهم، مما يثير مخاوف الحقوقيين والصحافيين والمواطنين من استغلاله في التعقيم على عنصرية الشرطة وعنفها.

منع «يوتيوب» محطة «أو إيه إن» (وإن أميركا نيوز نتورك) اليمنية المتطرّفة المؤيّدة للرئيس دونالد ترامب من بثّ أيّ فيديو جديد على موقعها لمدة أسبوعٍ وحرمانها من العائدات المالية لصفحتها، وذلك بسبب بثها فيديو مظللاً عن كوفيد-19.

وسّع موقع «تويتر» ميزة كشف التظليل، بحيث يتلقى المستخدم تحذيراً إذا حاول الإعجاب بتغريدة مشكوك في مصداقيتها. وسوف يودع النشر على زر القلب على أحدث التغريدات المصنفة كمضللة إلى ظهور رسالة تحذير ورابط للحقائق.

إشاعات كورونا تغزو منصّات التواصل في غزة

تسود حالة من فوضى النشر والتسريبات المتعلقة بملف كورونا على منصّات التواصل الاجتماعي في قطاع غزة، منذ بداية تفشي الجائحة داخل المجتمع وزيادة أعداد المصابين والوفيات

غزة. يوسف أبو وطفة

منذ تسجيل أولى الإصابات بفيروس كورونا داخل قطاع غزة في 24 أغسطس/ آب الماضي، انتشرت عشرات المعلومات والإشاعات بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي الفلسطينيين خصوصاً عبر موقع «فيسبوك» وتطبيق التراسل «واتساب». إذ يسارع الناشطون ورواد مواقع التواصل الاجتماعي في القطاع يومياً لنشر أعداد الإصابات قبل صدور النشرة الخاصة بوزارة الصحة والتي عادة ما تصدر صباح اليوم التالي للفحوصات، وهو ما يُحدث إرباكاً شديداً بين المواطنين. وشهدت المرحلة الأخيرة تسريبات لكشوف أسماء المصابين وأعدادهم والتي تارة ما تكون صحيحة وأحياناً كثيرة ما تكون خاطئة، حيث يجري تداول هذه المعلومات عبر مجموعات «واتساب» الإخبارية ثم سرعان ما تتحول إلى صفحات «فيسبوك». فيما لم تغب القرارات الحكومية التي تتعامل مع الواقع الوبائي في غزة عن ساحة الجدل وفوضى المعلومات من خلال نشر معلومات متكررة عن قرارات مثل إغلاق مناطق في القطاع أو فتح أخرى أو الذهاب نحو إغلاق شامل وحظر للتجوال. ورغم النفي المتكرر للجهات الحكومية في غزة لهذه المعلومات، إلا أن هناك حالة من فوضى النشر والتسريبات متعلقة بملف كورونا في القطاع، منذ بداية تفشي الجائحة داخل المجتمع وزيادة أعداد المصابين والوفيات. ويلقى بعض المتابعين للشأن المحلي في غزة باللوم على الجهات الحكومية نظراً لتسريب الموظفين الرسميين بعض المعلومات، إلى جانب عدم إطلاع المجتمع بصورة كاملة عن جميع المعلومات المتعلقة بالجائحة. هذا في الوقت الذي يبرر فيه المكتب الإعلامي الحكومي والجهات المختلفة بأنها تعلن يومياً كامل المعلومات الخاصة بتطورات الحالة الوبائية وعدم وجود أية تطورات أخرى، مرجعة السبب إلى رغبة البعض في جمع عدد أكبر من المتابعين أو إثارة الرأي العام.

وتجهت الجهات الحكومية الإعلامية في غزة نحو إحالة العشرات من الناشطين وأصحاب الحسابات التي تقوم بنشر

إحالة ناشطين إلى النيابة بسبب منشورات كورونا

بعض المعلومات أو الأخبار غير الصحيحة إلى النيابة العامة واتخاذ إجراءات قانونية بحقهم. ويقول رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة سلامة معروف إن ما يجري هو نتاج طبيعي في ظل حالة التوتر المتعلقة بأي من الأزمات، غير أن البعض يستغلها إما لكسب عدد كبير من المتابعين،



بعض المعلومات المسربة تتم من خلال موظفين محسوبين على الجهات الحكومية (عبد الحكيم ابو رياش)

الأردن: الصحافيون يساهمون بتنميط صورة المرأة

هشام العربي الجديد

كشفت دراسة استطلاعية أردنية نشرت نتائجها أول من أمس، الثلاثاء، أنّ تنميط صورة المشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام المحلية في الأردن منتشر على نطاق واسع، وأن أبرز أسباب هذا التنميط تكمن في الثقافة العامة للمجتمع وأيديولوجيته، في حين يلبع الصحافيون دوراً بارزاً في ذلك. وأظهرت الدراسة التي أعدها «مركز حماية وحرية الصحافيين» بالتعاون مع برنامج «تكامل» بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وجاءت بعنوان «صورة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في وسائل الإعلام»، أنّ الإعلاميين والإعلاميات على حد سواء يساهمون بعلم منهم أو دون علم في تنميط صورة المشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام المحلية نتيجة ضعف معارفهم بمفهوم الجندرية وأبعادها.

وبيّنت نتائج استطلاع لرأي الصحافيين خصيصاً لاستكشاف صورة المشاركة السياسية للمرأة في وسائل الإعلام، أنّ غالبية الصحافيين يكرسون التمييز على أساس الجنس في تغطياتهم وتقريرهم الصحافية، إضافة إلى أنّ أكثر من نصف العينة المستجيبة تحفل المرأة مسؤولة تنميط صورة مشاركتها السياسية في الإعلام. إذ يعتقد 74 بالمئة من المستطلعة آراؤهم أن سبب هذا التنميط هو انحياز الإعلاميين والإعلاميات للعادات والتقاليد التي تساهم بها ثقافة المجتمع. ومن أبرز ما جاء في نتائج الاستطلاع تدني نسبة الصحافيين المؤيدين لتبوء المرأة مقعد وزيرة أوقاف في الحكومة، أو



مفاهيم الصحافيين والصحافيات لمصطلح الجندر ملتبسة (أر نور وديال/ Getty)

تعريفهم لمصطلح الجندر إلى تباين في دقة الإجابات وإن كانت اختياراتهم للإجابات الصحيحة كانت الأعلى، غير أن التعريف الوحيد الخاطئ من بين ستة تعريفات حظي بموافقة 36 بالمئة، والأمر نفسه ينطبق على سؤال خصص لتعريف مصطلح الصورة النمطية، وبلغت نسبة الموافقة على الإجابة الوحيدة الخاطئة 78 بالمئة.

ولاحظت نتائج الرصد الإعلامي الذي أجرته الدراسة لعينة قسدية من وسائل الإعلام لست شخصيات من سياسيين وسياسيات، حكوميين ونواب، أن هناك تنميطاً إعلامياً للمشاركة السياسية للمرأة في عناوين الأخبار والتقارير الصحافية المرصودة، وفي اللغة المستخدمة في سياق الخبر أو التقرير الصحافي، واستخدام الصورة المرفقة في الأخبار والتقارير الصحافية المتعلقة بالمرأة السياسية على وجه التحديد.

وخرجت الدراسة بجملة من المؤشرات والتوصيات الهامة، من أهمها تأسيس مرصد إعلامي لرصد خطاب الكراهية والتمييز ضد النساء في الإعلام الأردني، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات ومعايير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة للصحافيين والصحافيات في قضايا المرأة بشكل عام، والمشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص، وتمكين المرأة السياسية على كيفة الصحافيين والصحافيات حول مصطلح الجندر ملتبسة وليست حاسمة، وهو ما يعكس واقع معارفهم. ولفتت المؤشرات الرقمية لإجابة الصحافيات والصحافيين عن

معظم الصحافيين يكرسون التمييز في تغطياتهم

أو تمنع من التمييز ضد المرأة. ويعتقد 60 بالمئة منهم بعدم بوجود ما يلزم وسائل الإعلام بالامتناع عن التمييز ضد المرأة في التشريعات الإعلامية. ويبيّن الاستطلاع أن مفاهيم الصحافيين والصحافيات حول مصطلح الجندر ملتبسة وليست حاسمة، وهو ما يعكس واقع معارفهم. ولفتت المؤشرات الرقمية لإجابة الصحافيات والصحافيين عن

معظم الصحافيين يكرسون التمييز في تغطياتهم

أن تكون قاضية شرعية، بالرغم من أن نحو ثلثي المستجيبين أيدوا عضويتها في دائرة الإفتاء، الأمر الذي عبّر عن تحيزهم تجاه المرأة بشكل عام. وفي الوقت الذي حمل فيه 72 بالمئة من المستجيبين لاستطلاع المرأة مسؤولة تنميط صورة مشاركتها السياسية في الإعلام، إلا أن 56 بالمئة يعتقدون أن التشريعات الأردنية تحذ

